الفصل الأول

المنطلقات المفهومية والنظرية لمسألة بناء الدولة

المبحث الأول
بناء الدولة مقاربة مفهومية

المطلب الأول
الأطر المفهومية المحددة لمفهوم الدولة

تعتبر مقاربة مسألة الدولة متنوعة بطبيعتها، ويرجع ذلك إلى تنوع زوايا النظر إليها وتنوع واختلاف الأدوات المنهجية الخاصة بدراستها، في هذا الصدد يقول الباحث عبد الإله بلقزيز "**البحث في الدولة من منظور علم الاجتماع أو الانثربولوجيا السياسية يختلف حكما عن نظرة المؤرخ إليها وقطعا عن نظرة الباحث في العلوم السياسية وفي القانون على نحو خاص**"[1].

ويذهب المفكر المغربي عبد الله العروي مميزا بين هذه الأنماط من المقاربة "**من يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابعة: فينطق بمنطق المؤرخين.ومن يتساءل عن وظيفة الدولة، يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي فيتكلم كلام الاجتماعيات والانسياء**(*)**، إذا ألحقنا بهذه المحاور القانون**[2]**....أمكن لنا أن نقول أن الدولة تدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات**"... **لكل**

1- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008)، ص 58.

(*) الانسياء كمنهج يجمع بين التاريخ والاجتماعيات.

2- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (المركز الثقافي العربي، 1993)، ص7.

منهج طريقة متميزة في التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين"....لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطوريا ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطيا ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا.لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال "[1].

ما يمكن فهمه هو عدم وجود تعريف شامل مانع وموحد يكون مرضيا حتى لأغلبية المهتمين جديا بالمشكلة[2]، وهذا يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة، فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلال التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع، والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهذا الاختلاف له ما يبرره طالما أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية[3]، وامتدادها في حقول معرفية مختلفة فمغيراتها – موضوع الدولة – تقع في نطاق علوم الاقتصاد والاجتماع والإدارة والسياسة[4]، لذلك سنحاول الإحاطة بمجموعة من الأطر المفهومية المحددة لمسألة الدولة.

1- **المرجع نفسه**، ص ص. 7،8.

2- بهجت قرني، "وافدة متغربة ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية،" **المستقبل العربي**، ع 105، 1987، ص34.

3- عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث،طبيعتها وبورما،مثال الجزائر**،(رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة،1996)،ص ص، 58،59.

4- حسن لطيف كاظم الزيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة**، ع3، دار الكتاب الجامعي:الإمارات،2002.

أولا : الإطار اللغوي المحدد لمفهوم الدولة:

- أزمة مدلول مصطلح الدولة في اللغة العربية.
- رؤية نقدية مقارنة.

أزمة مدلول مصطلح الدولة في اللغة العربية:

لم يتخذ مصطلح "دولة" في اللغة العربية المفهوم المتعارف عليه في زمننا الحاضر[1] بمعنى: الكيان السياسي والإطار التنظيمي (المؤسسي) الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه[2] بإقليمه المحدد الثابت والقائم بذاته في المجال الدولي والمقابل لمصطلح " STATE " في اللغة الانجليزية وما يطابقه في اللغات الأوربية الأخرى، إلا في فترة غير بعيدة من فترات عصر" النهضة " العربية الحديثة، فالمصطلح العربي الأصلي للدولة لم يتضمن أي مفهوم للدولة من حيث هي كيان سياسي عام يشمل الأرض والسكان والحكم – معا- بالمفهوم التاريخي الكلاسيكي للدولة كما تجسدت مثلا في الدولة الصينية أو الدولة الفارسية أو الدولة الرومانية، أي الدولة بمعناها التجريدي[3]، ويلاحظ "فرانز روزنتال"[*] أنها أصبحت تعني منذ عهد الكندي تنقل وتداول السلطة السياسية".

1- محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، مكونات الحالة المزمنة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر،1995)، ص 21.

2- **المكان نفسه**، نقلا عن **موسوعة السياسة**، إشراف الكيلالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ، 1981) ،ج2، ص 702.

3- رضوان سليم، **نظام الزمان العربي دراسة في التاريخيات العربية الإسلامية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 126.

(*) فرانز روز نتال ولد في ألمانيا عام 1914، درس الحضارات واللغات الشرقية بها، حصل على درجة الدكتوراه عام 1935 من نفس الجامعة. درس اللغة= =العربية في

تعني الدولة إذن انتقال الملك من أسرة إلى أخرى[1]، فيقول ابن طباطبا[*] "في ذكر انتقال الملك من بني أمية إلى بني العباس: قال تعالى: **﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾**[2]، وعزى بعض الحكماء بعض الملوك عن مملكة خرجت عنهم، فقالوا لهم : لو بقيت لغيرك لما وصلت إليك، فالتبدل هو الخاصية المميزة للدولة بالمدلول اللغوي.

وحتى إلى مطلع العصر الحديث، نجد خير الدين التونسي[**]- (1810- 1890) يستخدم في كتابه السياسي "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" مصطلح دولة للإشارة إلى معنى الحكومة، وحتى في معجم عربي حديث كـ "المنجد" الذي ألف عام 1908 مازال يعرف الدولة بمعنى الحكومة أو الجهاز التنفيذي الحاكم عندما يقول " **والدولة عند أرباب السياسة تطلق على الملك ووزرائه، "ج دول ودول**[3].

جامعة بنسلفانيا، وشغل منذ عام 1956 منصب أستاذ اللغات السامية في جامعة بل.قام بترجمة وتحقيق مقدمة ابن خلدون، وله مؤلفات مستفيضة في دراسة الحضارة الإسلامية منها: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، مقدمة ابن خلدون، تاريخ الطبري، مفهوم الحرية في الإسلام، مفهوم المعرفة في الإسلام.

1- رضوان سليم، **المكان نفسه**.

(*) ابن طباطبا: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عالم، وشاعر، وأديب، ذكر المرزباني في "معجم الشعراء"

2- القرآن الكريم، " سورة آل عمران"، الآية 140.

(**) خير الدين التونسي خير الدين التونسي (1820 – 1889) مفكر وسياسي تونسي، وأحد رموز الإصلاح السياسي في تونس.

3- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سابق**، نقلا عن: " **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**"، المطبعة الكاثوليكية،ط5،مادة د.و.ل،ص 228.

والى أن تنبه الفكر العربي في القرن 19 م إلى مفهوم الدولة "المؤسسة الكيانية والسيادية بمعناها الحديث، ظل الاستعمال المزدوج لبعض الوقت يشي بازدواجية التحول السيمانتيكي الدلالي للكلمة في تمازج غير مبين بين قديم المعنى وجديده(*)، عبر عن هذا الطرح المفكر العربي عزمي بشارة بقوله" **وقد أكدنا على صحة تماهي مفهوم الدولة مع السلطة في الذهن العربي الحالي وفي الثقافة السياسية السائدة...**"[1]

1- عزمي بشارة، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص118.

(*) كما يخلط بين مفهوم الدولة مع عدة مصطلحات على غرار النظام السياسي، الذي يختلف عن مفهوم الدولة لان الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ظاهرة معينة و لا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد ان الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي، كما أن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر اهرى كالإقليم والشعب والسيادة. للمزيد انظر: علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3،2005)، ص10.

أما عن الخلط بين الدولة والسلطة، فالدولة هي كيان مجرد ومتعالي عن مجال المنافسة لأنها تمثيل للإرادة العمومية وللمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض عن بعض كما هو شأن السلطة بل سلطة الأمة برمتها بكافة فئاتها قواها أما السلطة، فتخرج عن نطاق هذا التعيين لانها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية-انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها. للمزيد انظر:عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش= =والسلطة" في:

رؤية نقدية مقارنة: بين المدلول اللغوي العربي وما يقابله في اللغة الأجنبية:

من خلال المدلول اللغوي للدولة المقدم سابقا والذي ينم في الاصطلاح العربي التقليدي على معنى السلطة السياسية الزمنية لجماعة ما، معرضة دوما للتغيير والانقلاب لتحل محلها دولة أخرى – بعكس المفهوم الكياني والمؤسسي الدائم والثابت للدولة في معناها الكلاسيكي العربي والمعاصر[1].

فالدولة لغة في لسان العرب هي "اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال[2]"، فهي محاولة لرصد مقارنة بين المعنى المترتب على اللغة العربية وما يقابله في اللغة الأجنبية نتوصل إلى وجود تباين واضح فمصطلح " STATE " في اللغة الانجليزية أو"ETAT" في اللغة الفرنسية مشتق من الأصل اللاتيني "STATUS"[3] وفعله" STARE" الذي يقابله الفعل"TO STAND" في اللغة الانجليزية، بمعنى " يقف وينتصب ويصمد ويكون في موقف أو وضع معين، ويظل قائما أو نافذا ساري المفعول"[4].

من منطلق هذا المعنى فإن المفهوم اللغوي العربي للدولة بعيد عن مدلوله الصائب قياسا بالمفهوم المقدم في اللغة الأجنبية.

الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002)، ص 16.

1- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سابق**،ص 23.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1956) المجلد 11، المادة د.و.ل. ص 320.

3- International Encyclopaedia Of The Social Sciences, Vol.15, Macmillan CO, New York, 1968, p.144.

4- قاموس الموارد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، مادة stand ص 898.

التأصيل الفلسفي لمفهوم الدولة:

ينظر الفيلسوف إلى الدولة نظرة مجردة كلية شاملة لا يتقيد فيها بدولة معينة، بل يتأملها كتنظيم ضروري بصورة مطلقة بغض النظر عن أصل هذه الضرورة فالفيلسوف بحكم تأملاته هو "**من يتساءل عن هدف الدولة و يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية ينظر ويتفلسف**"[1] فالغاية من تأملات الفلاسفة إجمالا هي الوصول إلى مجتمع إنساني مثالي متميز عن الحيوان بمستوى التنظيم " **أن الهدف العام من البحث و التفكير الذي كان يريد الفلاسفة المسلمون تحقيقه هو الوصول إلى المجتمع السياسي الفاضل الممثل في الدولة و لعل ذلك كان هو أيضا هدف اليونانيين** "[2].

وعند تقديم بعض التعاريف الفلسفية نجد أن"سبنوزا" SPINOZ (1632- 1677) يعتقد بان الدولة الأمثل هي تلك التي يمضي فيها الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبر عن القيمة الحقيقية والحياة الحقيقية للروح [3].

أما "هيجل" فعبر على أن الدولة هي واقعية المعنى الخلقي الموضوعي فعلى الروح الخلقية بصفتها إرادة جوهرية متجلية في بنية لذاتها "فهذا التصور يمثل النظرة الفلسفية للدولة على أنها فكرة كلية مطلقة وبما هي عقلية وبما هي غاية في ذاتها تتحقق في ظلها إنسانية

1- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**،(المغرب: المركز الثقافي العربي.1986)، ص 7.

2- إسماعيل زروخي، **الدولة في الفكر العربي الحديث"دراسة فكرية فلسفية**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1991)، ص 59.

3- سبينوزا، رسالة في السياسة ، تر: عمر مهيبل، (الجزائر: موفم للنشر، 1995)، ص 69.

الإنسان وحريته، كما كان التصور الفلسفي الواقعي حضورا مع كارل ماركس (1818- 1883) المنطلق من التجربة والواقع لمنطق التحليل فأساس الدولة عند ماركس هو المجتمع وهي تعبير دائم عن المصالح الطبقية.

المدلول الاجتماعي للدولة:

مثلت الدولة المؤسسة أو السلطة القائمة على النظام والإشراف على عموم الحياة العامة وترتيب شؤونها وتوفير الشروط الأساسية لعملية التنظيم والتحضير والتخطيط للمستقبل، فاحتكرت لنفسها امتلاك السلطة المطلقة"ABSOLUTE POWER" وتمكنت من التأثير في مجمل النسق الاجتماعي، حيث شكلت الدولة في جوهرها واقعة اجتماعية ولم تتكون على نحو عضوي وإنما هي بنيان اجتماعي قام بناءا" على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها[1] فلا يمكن دراسة الدولة وسلطتها وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذي تحكمه فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها، على اعتبار أن الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمي أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون إليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة البعيدة الأمد[2].

1- حسن لطيف كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، (الأردن: دار الوراق للخدمات الحديثة، 2008)، ص 18، 19.

2- إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005)، ص 139.

بذلك تمثل الدولة جزء من المجتمع تنبثق منه وتتخذ لها مكانة عالية لكي تقوم بدور تنظيمي له[1] وقد عبر عن هذا المنطق الدكتور بلقزيز"**إن الدولة ظاهرة طبيعية، أي صادرة عن النظام الاجتماعي**[2] **بوصفة نظاما طبيعيا ولذلك تطابق المجتمع ولا تناقضه لان وظيفتها أن تخدم المجتمع والفرد وهما مبدأ الوجود الاجتماعي الطبيعي**"

الجانب القانوني والفقهي لمفهوم الدولة:

تعود دراسة الدولة في حيز مهم منها إلى فقهاء القانون الدستوري ففي أوروبا سعى الرواد منهم إلى استعارة فكرة الشخصية القانونية للمواطن الطبيعي وطوروا فكرة الشخصية المعنوية للدولة وحددوا العناصر والشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية والتي من أهمها السيادة والأرض والإقليم والشعب كما اهتموا بموضوع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، العلاقات بينها وأهمية التمييز والفصل والتوازن بين هذه السلطات[3].

بهذا المعنى تعرف الدولة على أنها تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه للمصلحة المشتركة تسهر على المحافظة على هذا التجمع وسلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة[4].

1- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 19.

2- بلقزيز، **مرجع سابق**،ص 22،23.

3- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 30.

4- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007) ، ص 11.

فالعناصر اللازمة لتكوين دولة هي :

1- تجمع بشري 2- إقليم يرتبط به التجمع البشري 3- سلطة توجع المجتمع 4- نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني يسعى المجتمع لتحقيقه[1].

التصور السياسي للمفهوم الدولة :

ازداد الاهتمام بظاهرة الدولة مع ظهور العلوم السياسية إذا كانت الدولة الموضوع الأساسي، لعلم السياسة حتى إن علماء السياسة يسمونها: مؤسسة المؤسسات[2].

وقد عرف اصطلاح الدولة تراجع في الاستخدام الأكاديمي في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية لصالح مفاهيم الحكومة والتطور السياسي وجماعات المصالح والسياسة البيروقراطية..الخ. خلال الخمسينات والستينات كان ينظر إلى الدولة بكونها مفهوما مرتبطا بصورة أساسية بدراسات قانونية لآليات عمل الدولة وظهرت كتابات ركزت على عمليات صناعة القرار والاختبار العام والقيود المفروضة على الدولة سواء في الداخل أو في الخارج[3].وفي أواخر سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي تصاعد الاهتمام بموضوع الدولة[*] ومع التسعينات

---

1 سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 19.

2- مارسيل بريلو، **علم السياسة**، ص 126.

3 -- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 16، 17.

(*) عمد كتاب كثيرون في هذه الفترة إلى تشريح هذا المفهوم ومحاولة اكتشاف مضامينه وسجلت أعمال متميزة لكتاب من مختلف المدارس أهمها المدرسة الماركسية المحدثة من بين تلك الكتابات تبرز أعمال "دافيد هيلد" D.Held وثيدا سكوكوبول" theda skokopolo و "الفريد استبيان" stepen و" بيري اندرسون" Perry Anderson فضلا عن أعمال المدرسة الواقعية الجديدة في صياغة مفهوم وسط يؤطر العلاقات والتشابكات الدولية.

اكتسب الاهتمام بالموضوع أبعادا جديدة وجرى التركيز على مفهوم الحوكمة gaverons أو الحكم الراشد.

يمكن تقديم أهم التعاريف التي تدخل ضمن نطاق حقل العلوم السياسية ففي المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعرف الدولة بأنها :"**الهيئة التي تملك فوق إقليم معين حق احتكار واستخدام القوة الشرعية**"[1].

كما تعرف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي[2].

ويعرف المفكر محمد شحرور الدولة بأنها أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والمستوى المعرفي فإذا كانت هذه العلاقات متخلفة فالدولة متخلفة وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة كما أكد على وجود علاقة تأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع، فكلما كان التأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية وهي المؤسسات، كبيرا كانت الدولة أكثر ديمقراطية وكلما كان تأثير البنية الفوقية المؤسسات على البنية التحتية المجتمع كبيرا اتجهت الدولة باتجاه القمع والديكتاتورية.

فالدولة الديمقراطية هي حالة الوسط في التأثير والتأثر المتبادل بين البنى المختلفة وتمثل بذلك الدولة قمة العلاقات الواعية الاجتماعية

1- نقلا عن المعجم النقدي لعلم الاجتماع.

2- Heywwod, Andrew, **Politics** (London : MacMillan press, 1997), p.84.

والاقتصادية والسياسية وان السياسة هي قمة العلاقات هذه العلاقات[1].

وفي هذا الصدد يمكن تقديم تعريف حول الدولة بأنها نظام معياري ورمز لمجتمع معين ومعتقدات تربط شعب يحيا في حدودها وهي هوية تحتكر الاستخدام المشروع للعنف في مجتمع محدد[2]، هذا ما يصحبنا إلى تعريف "ماكس فيبر"(1864- 1920)، الذي يرى أن الدولة مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب مبادئه الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع ، ويضيف بأنه لا يمكن تعريف الدولة في مفهومها الحديث إلى الاستناد إلى الأداة التي هي من اخص خصائصها شأنها في ذلك شأن في مجموعة سياسية أخرى ونقصد بها العنف المادي[3].

أما التعريف الذي يقدمه بلقزيز هو " **الدولة هي الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها...**"[4]

كما عبر "فيبر" عن نشأة بيروقراطية الدولة وهي الجوانب المهمة التي أغفلها الفكر الماركسي، وأن التقدم الذي حققته البيروقراطية

1- محمد شحرور، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، (دمشق:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع) ص 179، 180.

2- Mingst Karen, **Essentials Of International Relations** (New York: WW. Norton and Company 2008).103

3- نقلا عن أنا أفكر. مجموعة نصوص المركز البيداغوجي القومي تونس ص 321.

4- عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 16.

يرتبط على نحو وثيق بالنظام الرأسمالي والنمو الهائل الذي يشهده النظام على أساس ما يسميه بالمعايير: القانونية، العقلية، التي تمثل احد ابرز خصائص المشروع الرأسمالي الذي يتشكل فيه الرابط بين البيروقراطية والرأسمالية[1].

بذلك كان للدولة وظائف واسعة أهمها حصر استعمال العنف بها وتوزيعه وجعله شرعيا في وجه المعارضة الداخلية المحتملة والخطر الخارجي والاهم هو قدرتها على زج الأفراد في ما يسميه "مارتن شول" Merten shol تراتيبية العنف الجماعي المنظم[2].

المطلب الثاني

محددات الجوانب التاريخية والمفهومية لمصطلح بناء الدولة

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، يحمل دلالتين، دلالة تقليدية وأخرى حديثة استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها

1- Max weber .the theory of social .p28.
2- Moctin slou wer Staeand society P 29.

على إعادة بناء ذاتها، وذلك خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم من الأخطار الآتية منها.

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي، وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها[1].

وإذا كان هذان التصوران يعبران عن عملية بناء الدولة في مراحل مختلفة ولظروف متباينة وتبعا لأهداف متمايزة، فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب على النوع الأول المتعلق بإقامة مؤسسات مستقرة لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال. ومن ثم يمكن عرض هذه التعاريف لمفهوم بناء الدولة، حيث يعرفها" فرانسيس فوكوياما" كما يلي: Fukuyama" **يشير بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته.**[2]

فالتركيز هنا ينصب على وظائف الدولة وأجهزتها الحكومية، وعلى قدراتها والأسس التي تقتضيها شرعية الحكومة، وضبط عملية ممارسة السلطة وفقا للقواعد القانونية وممارسة القهر المشروع[3].

1- Pouligny Béatrice, **State Building et Sécurité International, " Critique International, n° 28 (Juillet September 2005), pp. 119 – 69.**

2- Fukuyama, Francis, **State Building** (London: Profile Books, 2004), Preface.

3- Ibid., pp. 1 – 21

ويعرف " تشارلز تيلي" Charles Tilly"بناء الدولة على أنه" **إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة** ".[1]

وهناك من يشر إلى بناء الدولة على انها " **بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه**".[2]

ويمكن التعبير عن بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لساكنيها والرفاهية وتمثيل مواطنيها، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى، هذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي (وتمثيل المواطنين، ومن ثم يمكن القول: إن عملية بناء الدولة تظل عملية نسبية[3].

كما أن نمط بناء أية دولة ومضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد عشية الشروع في تلك المهمة.

1- Ayoob, Mohammed, **The Security Predicament Of The Third World State,** " In Job, Brian (ed.) National **Security Of Third World States (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992) p. 68**.

2- Ibid., p. 67

3- صلاح زنوقة، " الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، "، **النهضة**، م. 7، ع. 2 (ربيع 2007)، ص ص.1 – 57.

ويؤثر النسق الدولي ومصالح القوى الفاعلة فيه وتوجهاتهم في نمط بناء الدولة في العالم النامي، لقد كان موضوع بناء الدولة ومضمونه منصبا بشكل كبير في عقدي الستينيات والسبعينيات على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، ولكنه صار بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق لإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والحقيقة أن موضوع بناء الدولة يخضع للاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية.

المبحث الثاني
تحديات ومستلزمات بناء الدولة

المطلب الأول
أهم تحديات بناء الدولة

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة. وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة في ما يلي:

1- عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة

- هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم، أيا كانت صفته وطريقة وصوله إلى سدة السلطة.
- تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي / قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي. و في معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتامين النظم الحاكمة و ضمان استمرارها في السلطة.
- صعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسستها وأجهزتها.[1]

1- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص190.

2- تضخم أجهزة الدولة:

- ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.[1]
- الفشل في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني والأصالة الحضارية.

3- التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع

- من خلال السعي إلى السيطرة على المجتمع بواسطة القمع بالأساس، فضلا عن أساليب وممارسات أخرى، سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية **وقد أدى ذلك إلى:**

أ – تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

ب– غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.

ج – لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى ممارسة، أو الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

د – استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسستها، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.

1- غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية،" في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 204- 226.

هـ - عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية.[1]

4- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي :

إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى، وفي هذا السياق فإن الدول تبقى وتستمر على الرغم من تغير وتبدل النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية.[2] من المؤكد انه عندما تتزامن أزمة شرعية[*] النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة،

1- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005) ، ص60.

2- **المرجع نفسه**، ص 62.

(*) عبر الدكتور عبد الإله بلقزيز على أنواع الشرعيات وهم: الشرعية العصبية الأهلية القائمة على القبلية والطائفية والعشائرية وتكون مصدر لإفرازات المنظمات والأحزاب وحتى التمثيل المؤسساتي نفسه يخضع لهذا التكوين: تنشأ البرلمانات ومجالس الشورى ومجالس الأعيان من ذلك النظام العصبوي.وهناك الشرعية الدينية المتعلقة بتبرير وتسويغ السلطة القائمة على أنها مستمدة من حق ديني، أما الشرعية الأخرى هي الشرعية الوطنية التي دائما تحاول تعويض الشرعية الديمقراطية المفتقدة يتم اللجوء إلى الشرعية الوطنية وإقامة التلازم بين هذه الشرعية مع مصالح الطبقة المتوسطة وشريحتها العسكرية. للمزيد انظر : عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002) ، ص142-144.

فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر أيضا إلى حد انهيار الدولة وتحللها.

هناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنة، مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون. وهكذا، فان استمرار معضلة الهوية دون حل، وما يرتبط بذلك من تعدد في الهويات وتنافسها وتصارعها، إنما يعتبر من العناصر الرئيسية في أزمة شرعية الدولة القطرية(*).

5 ـ الجوانب التقليدية المعيقة لبناء الدولة:

يؤدي التخلف إلى:

- الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي، وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية .
- زيادة الفقر والأمية يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة السياسية.[1]
- زيادة الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه النمو بكل أبعاده.

1- محمد فريد حجاب، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002) ، ص92-94.

كما فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث من أعلى، من جانب القوى الاستعمارية حيث انتقلت مؤسسات العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال دون تغيير، وبالتالي أصبحت الدولة في العالم الثالث لا تعبر عن خصوصية ثقافية، ولا عن تطور تاريخي طبيعي، ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.[1]

كل ما سبق يعبر عن التحديات التي توجهها الدول المتخلفة في عملية بناء الدولة، **أما الدول المتقدمة فلها قدر من التحديات نجمل أهمها فيما يلي:**

أهم تحد يواجه الدولة في الديمقراطيات الليبرالية هي المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم والكساد والبطالة خاصة الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي مست العالم الغربي عموما وأوروبا خصوصا.

بالإضافة إلى امتلاك القلة الغنية لوسائل الإعلام والتأثير في الرأي العام وتؤثر في عملية صنع القرارات بمختلف الأساليب والوسائل.[2]

كما تواجه الدولة الديمقراطية الليبرالية أزمة تتعلق بمستقبل الديمقراطية على المستوى العالمي، فكما تسعى الدول الغربية إلى السيطرة على السوق الاقتصادي العالمي، تسعى أيضا إلى السيطرة على السوق السياسي العالمي، وبالتالي فإنها مطالبة بترويج مفاهيمها الديمقراطية بالقدر نفسه التي تسعى به الى ترويج منتجاتها المادية والاقتصادية.

1- محمد فريد حجاب، **مرجع سابق**، ص 93.

(*) أطلق بعض الباحثين على هذا النمط اسم الدولة ما بعد الاستعمارية Post Colonial State.

2- **المرجع نفسه**، ص 87-89.

المطلب الثاني
أهم مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة.

يتطلب بناء الدولة توفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية توفر إمكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الانقطاع والتراجع. ويلعب الإرث التاريخي والاجتماعي دورا حيويا في هذا البناء.

وعندما نتحدث عن المستلزمات السياسية- الاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل:

- العوامل الذاتية: التي تعين للحركة أهدافها وقيمها التي تناضل من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.
- العوامل الموضوعية التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعين آفاق عملها.

ويكمل هذان العاملان بعضهما بعضاً كما يتوقف أثر كل واحد منهما على الآخر، فالديمقراطية ثمرة تفاعل العاملين معاً. فإذا لم يجتمعا لن يتحقق أي تقدم حقيقي على هذه الجبهة. فقد يسمح النضج النظري والسياسي بإحداث تغييرات ديمقراطية سريعة تساهم في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية أي في تغيير الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية، وعلى العكس قد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة أو الناشئة من تراكمات بطيئة في

إحداث طفرة فكرية، وهذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق دون محتوى سياسي اجتماعي واقتصادي وثقافي خاص.[1]

1- المحتوى السياسي: تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية جديدة

يعتبر جوهر البناء السياسي تأسيس عقد اجتماعي جديد[2] بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند الى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة.

ومن مقومات العقد الاجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال القضاء، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، كل هذا يقود الى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقا للإرادة الشعبية.

ومن جهة أخرى ضرورة توفر ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع[3].

1- هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية،" **طريق الشعب**، (ع .79 السنة 74، 2008)، ص7.

2- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص71.

3- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات،" في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 137.

2- المحتوى الدستوري القانوني:

وهو محتوى وثيق الصلة بالمدخل السياسي، فالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، والانطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات من حيث صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية.

العمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه على الجميع دون تمييز أو استثناء،[1] فقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة، ويسود في المجتمع إعمال القوانين والاحتكام إليها.[2]

3- التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية

يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتأمين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنمائي للاقتصاد الوطني. ومن الثابت أن دولة القانون والديمقراطية تؤمن كليا بالتطور الاقتصادي والعلمي، فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم ، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في اقتصاد الدولة وتنفيذ برامجها الاقتصادية.

1- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، 73، 74

2- أحمد جزولي، "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان،" في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص181.

إن مبدأ السوق الاقتصادي للدولة يخضع إلى معايير مهمة ومتعددة ومنها معايير العمل والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم. وعندما تتمتع هذه بحيازة مستلزماتها وتكون قادرة على التفاعل مع واقع السوق، يتحقق تجديد الطاقات الإنتاجية المادية والاجتماعية للعاملين فيها وكذلك للعائلة بشكل عام. ويصبح الاهتمام بالمعاهد التربوية والتعليمية التي تهتم بالإعداد لحياة مهنية متطورة.[1]

4- المدخل الإداري:

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة باعتباره يتولى مهمة تنفيذ سياساتها وقراراتها، لذلك يتعين أن تكون هناك رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها اقل تضخما وأكثر فاعلية، لتأتي مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذه الأجهزة للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والانجاز.[2]

ويمكن تلخيص أهم المتطلبات والعوامل المساعدة على خلق البيئة المناسبة لتعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي للدولة في شكل نقاط أهمها:

- وضع دستور ديمقراطي.
- احترام مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية.

1- عبد المنعم عنوز،" مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، (ع. 102 السنة 74، 2009)، ص 6

2- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 75، 76.

- احترام حقوق الإنسان.
- نشر التعليم.
- احترام حرية التعبير.
- السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وممارسة الرقابة على اجهزة الحكم.[1]
- إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية.
- تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.
- خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.
- نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

1- محمد فريد حجاب، **مرجع سابق**، ص 101.

المبحث الثالث
أهم الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء الدولة

المطلب الأول
بناء الدولة وفق تصور مدرسة التحديث

1- الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث

جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما، مجتمع حديث هو العالم الغربي ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث كما أطلق عليه تم تطوير هذه الإشكالية من طرف علماء التحديث بعد الحرب العالمية الثانية [1] من خلال وصف التغيرات الأساسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وظهور الصناعة وقد اهتم كثيرا منهم بإقامة نماذج مثالية [2] تعكس خصائص المجتمع الأوروبي الحديث ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي(*).

1- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق، ص153**

2- السيد الحسيني، **دراسات في التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية**، (القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص 12.

(*) استندت هذا النماذج إلى نزعة تطورية انعكست في ثنائيات قدمها علماء التحديث إذ نجد "هنري مين" يفرق بين مجتمع يستند إلى التعاقد (تقليدي) وآخر يستند إلى المكانة المعبرة عن الحداثة، ويقيم "ماكس فيبر" تميز بين مجتمع مستند إلى سلطة تقليدية وآخر مستند إلى سلطة قانونية رشيدة.

من هذا الباب سيطر المنظور التنموي أو مدرسة التحديث والتنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينات والستينات بالتركيز على دراسة المناطق النامية وفق معايير ودراسات تحدد العوامل المساعدة على إيجاد نظم مستقرة وديمقراطية ومنها اعتبار الجماعات الناشئة الجديدة في الدول النامية كالطبقة الوسطى ونقابات العمال والأحزاب السياسية وعلى العكس من ذلك فقد تم تحديد المؤسسات الدينية والنخبة الزراعية المالكة على أنها عوامل معيقة لأي تحول نحو الحداثة في المجتمعات النامية[1]، فالحداثة محكومة بالسير في اتجاه النمو البيروقراطي وما يتضمنه من رشد وعقلانية مستمرة، حيث تتطور من نظم تعتمد على أنماط تقليدية كاريزمية للسلطة إلى نظم تعتمد على أنماط قانونية لسلطة حسب رأي "ماكس فيبر"[2].

أما "بارسونز" فقد صاغ ما اسماه متغيرات النمط التي هي عبارة عن نماذج مثالية يتم تبني البعض منها في مقابل التخلص مما يقابلها من متغيرات أخرى، فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة في الغرب تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الانجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية والمصلحة الجماعية، وإذا كانت المتغيرات الأولى تبناها الغرب محققا بذلك درجة عالية من التباين الوظيفي فان الدول المتخلفة تنتشر

1- Jean François BAYART, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, année1976, vol 26, N°3, PP 484-485.

2- احمد زيد، **البناء السياسي في الريف المصري**، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص 82.

فيها متغيرات متناقضة(*) وأنها في مرحلة التحول في أنساقها السياسية وأبنيتها الاجتماعية و الاقتصادية[1].

تنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات تفسيرية مفادها فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف مثل متوسط الدخل ودرجة التصنيع ودرجة التحضر..وغيرها[2].

هذا لا يعني أن عملية التحديث تقع عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية عبر الضغوط التي تأتي من الخارج، فوفق النظرية يمكن أن تسير عن طريق الحداثة بمساعدة البلدان المتقدمة التي استخدام أفكارها وتقنياتها ونشرها في البلدان الفقيرة[3].

لكن تفسير نظرية التحديث لتخلف الدول تم إثبات عجزها انطلاقا من المتغيرات السابقة بحيث ارتفعت مؤشرات الدخل الفردي ودرجة التحضر ودرجة التصنيع، ومع ذلك بقيت هذه البلدان متخلفة (=اغلب البلدان النفطية يتمتع أفرادها بدخل فردي مرتفع وتشهد درجة

(*)المتغيرات المقابلة هي قائمة أساسا على تفضيل المصلحة الذاتية.

1- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص157

2- نادية رسيس فرج، " مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية ، " **المستقبل العربي**،ع91 (1979)، ص 41.

3- اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجيا التنمية**، تر: حمدي يوسف، (بغداد:دار الشؤون الثقافية ، 1986) ص 74.75

تحضر عالية ومع ذلك لا يمكن تصنيفها ضمن الدول المتقدمة) يقول في هذا الصدد "راوول بريتش " ليس بالإنتاج الوطني يحيا الإنسان".[1]

ورغم الاختلاف الواضح بين الدول المتخلفة والعالم المتقدم انطلاقا من الأثر الذي تركه الاستعمار على الاقتصاد المحلي من ضعف البنية الاجتماعية كلها مثلت عوائق أمام عملية التنمية المجتمعية(*) وبالتالي فان الإشكالية تمحورت حول كيفية تطوير البنية السياسية والاجتماعية لهذه الدول على نحو يمكن الغرب من القيام بمهمته التاريخية في تحديث الدول المتخلفة بغرض إعادة إنتاج السيطرة الغربية[2] حيث اعتبر النسق الرأسمالي هو النسق الذي يجب أن يسود بقيمه الثقافية والسياسية والاقتصادية وان الثقافة الغربية هي ثقافة سامية ومتطورة تتضمن عناصر مادية وثقافية بالغة التوتر إلى جانب توفرها على قيم ومعايير عقلانية كل هذه العناصر ساهمت في تشكيل نسقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متقدما.

إن اغلب نظريات التحديث تتخذ من موضوع التنمية والتخلف أساسا لدراستها في هذا الإطار أكدت "سوزان بودينهايمر" بأن نظريات الحداثة تشكل في مجملها إيديولوجيا تنموية التي تمنح الإجماع والاتفاق

1- عبد العالي دبلة، **مرجع سابق**، ص 158.

2- جمال بوقرّطة، **خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي**، رسالة ماجيستر (جامعة القاهرة.1989)، ص104-105.

(*) التي تكمن في الدين القبيلة والطائفة والمجتمع المحلي أو القرابة.

بين تعدد نظريات التحديث وهي التي تجعل من هذه النظريات تمثل موقفا نظريا فلسفيا أكثر منه تصورا علميا[1].

ويظهر بشكل واضح دور العامل الإيديولوجي ضمن تحليلات أصحاب نظرية التحديث حيث أتت بمفاهيم وتعاريف لا تعدو أن تكون أحكام قيميه نابعة من ثقافة اورومركزية وهذا من خلال إعادة تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية كغاية وحيدة للتقدم العالمي المنشود[2].

نتيجة لهذا الفهم الخاص لمدرسة التحديث يمكن إضافة سمة أخرى وهي النزعة الذاتية الأوروبية والتي تركز على مثالية المجتمعات الغربية كما عبر "كاردوزو"Cardoso أن هذه النظرية تفترض أن الدول المتخلفة ترى مستقبلها في الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على تعبير "الآن تورين" A.TOURAINE بأن المركزية الاجتماعية لأطروحات هذه النظرية تبين بنوع من المجاملة للمجتمعات المتخلفة فرصها في التنمية بعد عشرين سنة أو مائة سنة لما نحن عليه الآن[3].

بالتطرق إلى إشكالية التنمية من وجهة نظر اتجاه التحديث فقد ذهب ممثلوا هذا الاتجاه في تفسيرهم للتخلف وغياب التنمية والتحديث التي هي عملية نفسية عند البعض واجتماعية عند البعض الآخر تنطوي

1- عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1986)، ص27

2- بوقرّطة ، **مرجع سابق**، ص 104.

3- Alain Touraine, **Production de la société** (Paris le seuil,1972), p522.

على تغيرات لمستويات عدة سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وان هذه التغيرات هي التي حدثت في المجتمعات المتقدمة الآن وتخلصت من تخلفها وتقليديتها وهذا ما يجب على العالم المتخلف (=التقليدي) أن يفعله.[1]

أما علماء الاقتصاد فقد حاولوا بدورهم بناء نظريات مفسرة للتخلف تقوم في أساسها على تنظيم العمل وتراكم رأس المال الذي أصبح هو الموضوع الرئيسي السائد في أدبيات النمو الاقتصادي، وانه التراث الذي لابد من تعلمه (=من التجربة الغربية) وتطبيقه في أنحاء العالم المتخلف في هذا التوجه تذهب نظريات الحلقة المفرغة إلى أن التخلف يرجع إلى الفقر وما ينتج عنه من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة وصغر حجم تكوين رأس المال والحل يكمن في كسر الحلقات المفرغة بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي ويتحقق هذا الطرح بواسطة استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج[2] والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية(*).

لكن التركيز على العوامل والقوانين الاقتصادية معناه تجاهل خصوصية وتاريخ الدول وقد عبر على ذلك المفكر سمير أمين بان الاقتصاد الكلاسيكي يتجاهل التاريخ ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص 168.

2- موريس غودلييه، **العالم الثلث ثلاثة أرباع العالم** ، تر:سليم مكسور، (بيوت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص 47.

(*) المساعدات ليستحل للدول المتخلفة بقدر ما تحمله من أخطار أيديولوجية وسياسية وأهداف تجارية وأهداف لتحقيق النفوذ والتدخل والسيطرة السياسية من قبل الغرب.

يدعي أنها عامة فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها وتفرض تنمية يكاد يكون لا مفر منها فالتخلف في إطار هذه النظرة يرجع إلى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة[1] وانه من غير الممكن استعمال نماذج التطور للبلدان المتخلفة مثلما عرفتها البلدان المتقدمة لان التفصيلات الأساسية التي ترتكز عليها هذه النماذج مختلفة عن مثيلاتها في البلدان المتخلفة[2].

بذلك فان أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة من احد أهم أسبابها طغيان نوع من الفكر التنموي الذي لم يكن يلاءم أوضاع هذه البلاد[3].

كانت نظرية التحديث اقل اهتماما بتحليل الجوانب البنائية للدولة والسياسة فجاءت أفكارها (=تفسيرات وتحليلات) في إطار الفرضيات العامة التي تحكم هذه النظرية انطلاقا من ثنائية التقليد/الحداثة، وان الدولة التقليدية سائرة في طريق الدولة الحديثة مع الانتشار العلمي للمؤسسات والأفكار والمفاهيم العصرية[4].

1- سمير أمين، " حول التبعية والتوسع الرأسمالي، " **المستقبل العربي**، ع93 (1987)، ص 91.

2- André Dumas, "Les Modèles de développement" **Temps Modernes**, 1972 p28

3- محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1982)، ص60.

4- دبلة، **مرجع سابق**،ص 183.

استند ممثلوا نظرية التحديث إلى أفكار كل من "دور كايم" و"ماكس فيبر" يشير "دور كايم" إلى انه كلما كان تطور المجتمع كبيرا وعظيما كلما كان تطور الدولة عظيما.

أما "ماكس فيبر" (=الذي يعتبر أول من ركب نموذج الدولة الحديثة في الفكر السياسي المعاصر) من خلال إجراء مقارنة بين مثل سلبي للدولة (=ممثلة في الدولة الارستقراطية) وآخر ايجابي ممثلا في فرنسا النابليونية لأنها مقارنة بين التقليد والحداثة وتتجلى مظاهر الحداثة في أربع ميادين الجيش الإدارة الاقتصاد والتعليم[1] أي دولة حديثة يسودها العقل في كل مجالات الحياة.

أما "مور"MOORE فربط بين ظهور الدولة وضرورة وجودها بعدة عوامل، فكلما زادت النهضة في الميدان الصناعي وكذا التفرقة بين أو التمايز في الميدان الاجتماعي كلما أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود دولة من اجل تحقيق الاندماج الاجتماعي وبهذه النظرة فقد اعتبرت الدولة هي أساس تحقيق التنمية وتشكيل المجتمع والأمة والتمدن والتطور الصناعي والاقتصادي عموما وهذا ما دفع "صامويل هنتغتون" إلى وصف الدولة القوية والمركزية بالضريبة التي يجب أن تدفع من طرف المجتمعات العاجزة إلى بلوغ التمدن.

---

(1) الجيش : وتتمثل مظاهر الحداثة في كونه جيش وطني شعبي لان الدولة الجديدة وضعت حدا للجيش المحترف أو المرتزقة، أما الإدارة فتتمثل مظاهر الحداثة في الإصلاح الإداري أو البيروقراطية والاقتصاد ممثل في انتشار العقلانية التي من مظاهرها رفع الإنتاج على حساب الاستهلاك وتحرير المنتجين من القيود المفروضة وتحديث التعليم وعقلنته.

وفيما يتعلق بجهاز الدولة تترجم هذه المبادئ نفسها في صورة بناء بيروقراطية حديثة تنظم شؤون المجتمع على أساس من مبدأ عقلانية ارتباط الوسيلة بالهدف[1].

يحكم منطق اتجاه التفكير تصور مثالي محدد وفق قيم البناء المتجلية في الرشد العقلانية والعلمانية والتمايز الاجتماعي والسياسي والوظيفي وما على الدول المتخلفة سوى التوجه نحو هذا المنطق في مقابل التخلص من كل قيمة وثقافة تقليدية، حيث يتمكن من بناء دولة تحقق التقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالجانب السياسي عامل محدد انطلاقا من النظام السياسي نجد ان المقارنة تدفعنا إلى وجود فرق كبير بين البناء السياسي للدول المتقدمة(=تعددية مشاركة عدالة ديمقراطية...) ونقيضها في البناء السياسي للدول المتخلفة، وهو ما ركز عليه هنتجتون بأن عملية المأسسة (Institutionnalisation) أو المدخل البنائي- الوظيفي الذي يذهب إلى أن أي نظام سياسي تتوقف فعاليته واستمراريته على درجة قوة مأسسته وتنظيماته وإجراءاته والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف والحقب التاريخية[2] وان يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل واستقلالها وتماسكها، لتدخل ضمن نطاق الحداثة السياسية المعبرة عن

1- نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، 1992) ص31، 30.

2- احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: الجامعة الجديدة لنشر، 2000) ص ص14- 16.

ثلاث مقومات وهي الترشيد السياسي والتمايز الهيكلي والمشاركة السياسية [1].

انطلاقا من العلاقة الترابطية بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية ربط "ليبست" LIPST بين استقرار الديمقراطية وبين التطور الاقتصادي وان الدول التي لا يوجد فيها تراث من الديمقراطية السياسية تقع في الأجزاء المتخلفة من العالم [2] حيث يوجد تداخل بين التنمية الاقتصادية وارتفاع الناتج القومي الإجمالي والديمقراطية السياسية حسب فرضية كل من "ليرنر وليبست" اللذان يذهبان إلى انه كلما زاد ثراء الأمة زادت فرص إرساء الديمقراطية [3] كما ذهب "فوستر" G.M.FOSTER إلى تبيان تأثير التكنولوجية على الثقافة التقليدية وكذلك "نيل شملسر" الذي يصور عملية التحديث كنتيجة للقطيعة التي يجب أن تحدث عند الانتقال إلى المجتمع الصناعي [4].

وقد اعتمدت نظريات التحديث في تحليلها للبناء السياسي للدول المتخلفة انطلاقا من المقارنة مع بنية الدول الغربية المتطورة ذلك من خلال اعتمادها على مفهوم ها للدولة الديمقراطية أين يتم قياس هذا النضج عبر سماته الرئيسية.

1- احمد وهبان، **مرجع سابق** ص ص14-16.

2- احمد زيد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص144.

3- سيمور مارتن ليبست، كيونج سونج، جون نوربز، " تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية ، " **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**،ع136 (ماي 1993)، ص 5.

4- دبلة، **مرجع سابق**، ص 190.

أولا: نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية(*)

ثانيا: يكون الرأي العام مطلعا ومتنورا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في زمر ومحاور الفئات المتطرفة.

ثالثا : تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي [1].

من خلال نظرية التحديث ظهرت التنمية السياسية كمجال جديد للدراسات في علم السياسة ركزت عل دراسة القوميات ودور البيروقراطية والجيش والدين ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة مع تدهور الديمقراطيات الدستورية والدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة وكيف اثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسة[2]، كما أشار "كولمان" إلى الدور المسيطر الذي يلعبه الجيش والبيروقراطية في العديد من الدول النامية لأسباب منها أن كلا من المؤسستين (=الجيش البيروقراطية) يضطلع بمسؤولية خاصة في حفظ القانون والنظام العام[3].

اقترح "جاكورابيه" JAQUARIBE صيغة للتنمية السياسية ممثلة في معادة التنمية السياسية(=تحديث+تأسيس) ويعبر عن عنصر

(*) وهي الأحزاب والنقابات ومجموعات الضغط وغيرها.

1- اندرو وينستر، **مرجع سابق**، ص 183.

2- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى النظرية الحديثة دراسة مقارنة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص193.

3- عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1993)، ص111.

التحديث السياسي بأنه عملية زيادة المتغيرات الإجرائية للدولة ويحدد ثلاثة من هذه المتغيرات هي الاتجاه العقلاني التخصص الهيكلي والقدرة أما عنصر التأسيس فيعرف على انه عملية زيادة متغيرات المشاركة السياسية في الدولة ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: التعبئة السياسية التكامل السياسي والتمثيل السياسي[1].

وبالتالي فان التحديث السياسي يجب أن يشمل هذين الجانبين(=التحديث+التأسيس) لان أي اختلال بينهما ينعكس على عملية التنمية السياسية ويؤدي إلى ظهور مظاهر العنف وعدم الاستقرار والدكتاتوريات وغيرها من المظاهر السلبية التي في حقيقة الأمر تميز الدول المتخلفة وليست الدول المتقدمة، وإلى جانب هذا الاتجاه الذي يركز على أن الغرب هو مصدر التنمية السياسية وان نموذجه السياسي هو النموذج الحديث كان هناك اتجاه آخر لا يهتم بالخصائص الايجابية لعملية التنمية السياسية بل يتخذ من الجوانب السلبية ميدانا للتحليل بالتركيز على الخصائص التي تعيق عملية التنمية السياسية. ويعتبر "هنتجتون" ممثلا لهذا الطرح من خلال مؤشرات يمكن التعبير عنها رقميا باستعمال مؤشرات عدم الاستقرار العنف الاضطرابات وحوادث العصيان[*].

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص201.

(*) بعد الحرب العالمية الثانية تميزت الدول التي سلكت طريق التحدي في آسيا وأمريكا اللاتينية تناقضات طبقية ودينية وحوادث عنف واضطرابات متكررة ومحاولات انقلاب عسكرية وسيطرة قادة مزجيين مضطربين اتبعوا غالبا سياسات اقتصادية واجتماعية سببت انتشار الرشوة والفساد وتعد سافر على حقوق الإنسان وحريته وانخفاض مستويات الكفاءة والأداء البيروقراطي والشعور بالاغتراب فيما بين الجماعات السياسية ذات القواعد العريضة.

تكمن الخلاصة في أن نظرية التحديث أسست نموذجا غربيا متطور وحديث في مقابل ذلك عبرت عن عدم قدرة الدول المتخلفة للاقتراب من هذا النموذج نظرا لما تتميز به هذه الدول من عدم استقرار والتسلطية وغياب المشاركة السياسية والتأسيس السياسي وهي خصائص ومميزات لا يمكن إنكارها كما لا يمكن إنكار الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار والنظام الرأسمالي لتكريس وضعية التخلف.

نقد نظرية التحديث: تعرضت نظرية التحديث إلى انتقادات عدة خاصة من خلال المنهجية التي اتبعنها في دراستها للبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول المتخلفة حيث كان هناك انغماس عي عدة قضايا شكلية تعبر عن قصور واضح (منها عدم الاهتمام بالجانب التاريخي والعوامل الخارجية) لتعبر عن نتاج أيديولوجي بحت تعبر عن فهم خاطئ للتنمية نابع من أن الدول المتخلفة يجب أن تتبع نفس طريق الدول المتقدمة وهذا إهمال للطبيعة الخاصة التي يتسم بها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد المتخلفة وهذا ما عبر عنه عادل حسين بقوله "**إن المدارس الغربية والنظريات الوظيفية ونظريات التحديث وغيرها هي مدارس غربية وليست علمية عالمية**"[1].

أما الباحث التركي علي كازنجيكل فقد انصب نقده للمقاربة الثقافية للدولة والمتلخص في المذهب التنموي الذي يضم مختلف النظريات الوظيفية والتطورية الخاصة بالتحديث وفي رفضه لهذه الأطروحة أو التفسير المثالي أو الثقافي وخاصة أطروحة الأحلاف البروتستانتية لماكس

1- عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)

فيبر(*) لان تبني هذا الطرح يسبب مأزق فيما يخص مسألة عولمة الدولة الحديثة فإذا كانت العولمة تتم بحدوث نوع من العقلانية الداخلية المحددة ثقافيا. فإنه حسب كازانجيكيل : **لا ندرك كيف ولماذا ستقوم المجتمعات الأخرى التي لا تملك في الأصل الذهنيات والسلوكات التحديثية لبناء الدولة الحديثة**"[1].

وفي إطار الانتقادات التي وجهت لنظريات التحديث وخاصة الافتراض الذي يربط بين البنية الاقتصادية والديمقراطية كما يبين ذلك "ليرنز ليبست" و"دانكورت روستو" يعترض على هذا الطرح ويشير إلى أن الشواهد التاريخية قد أثبتت بزوغ الديمقراطيات في بلدان كانت مستويات التنمية الاقتصادية منخفضة على نحو نسبي مثل الولايات المتحدة الأمريكية 1800 والسويد 1890[2]، فنظرية التحديث حصرت نموذجا وحيدا للتطور والتحديث وهو النموذج الغربي معتبرة أن مسيرة التقدم والتحديث هي رسالة الغرب التاريخية ومن جهة أخرى أهملت الجوانب والتحليلات التاريخية والخصوصية الثقافية والحضارية المختلفة كل الاختلاف عن المجتمعات العربي، والهدف من التركيز على هذه النماذج والتوجهات الإيديولوجية الغربية هو ربط الدول المتخلفة بعجلة الامبريالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أن النموذج الغربي السياسي هو النموذج المثالي وهو صالح لكل المجتمعات، وهذا طرح غير علمي وغير موضوعي لخصوصية الأنظمة السياسية المختلفة.

(*) عبر عنها في كتابه الشهير الأخلاق والبروتستانتية

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص 209

2- مارتن ليبست ، **مرجع سابق**، ص 209.

وهو ما ذهب إليه سعد الدين إبراهيم" **إننا لا نرفض مقولات النظريات الغربية ولكننا ننقدها على أساس أنها مبتورة في بدايتها ونهايتها، فليس هناك من عاقل مثلا نرفض المقولة التي تذهب إلى الانضباط والطموح والرغبة في الانجاز هي من مظاهر وعوامل التنمية وليس هناك من عاقل يرفض المقولة التي تذهب إلى النظرة العلمية والعلاقات الموضوعية هي من عوامل ومظاهر التنمية. ولكن هذا ليس كافيا لتفسير ظاهرة التفاوت في المجتمعات**"[1].

المطلب الثاني
بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية

البناء الاقتصادي السياسي وفق اتجاه التبعية:

منطلق هذا الاتجاه مؤسس على فرضيات أطلقها الماركسيون الجدد الذين تصوروا التخلف نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي[2]. كذلك عمل هذا الاتجاه على إبراز الإطار المرجعي من خلال الأزمة المنهجية والإيديولوجية التي تعاني منها مدرسة التحديث.

ذهب مفكرون من اتجاه التبعية أن البلدان المتخلفة مولت قسطا من تطوير البلدان المصنعة وتستمر اليوم بتأمين التراكم على الصعيد

1- سعد الدين إبراهيم، "نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث،" في: **إستراتيجية التنمية في مصر**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978) ص 64.

2- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص 214.

(*) عبر عنها بأنها البلدان النصف طرفية أو البلدان البديلة.

العالمي وتعتبر هذه الفكرة أهم ما يركز عليه سمير أمين في أحد أطروحاته ويظهر ذلك جليا في كتابه "التراكم على الصعيد العالمي".

تعتبر "روزا لكسمبورغ" من أوائل الذين درسوا موضوع التخلف ودفعوا به إلى الأمام. إضافة إلى إسهامات "راوول بريتيش" الذي كان أول من استخدم المصطلحات الخاصة لهذا الاتجاه مثل المركز center والمحيط Peripheri وقد ذهب بيار سلامة إلى أن المركز والمحيط يشكلان الاقتصاد العالمي فالمحيط هو المصطلح الملائم الذي يشير إلى مجموع الدول المتخلفة.

كما ظهر مصطلح أخر من الباحث الأمريكي : والرشتين Waldstein هو أشباه المحيط أو نصف محيطية(*) والتي لها وظيفتان:

الأولى: نزع الاستقطاب السياسي للنسق، تقلل من تناقض مركز ومحيط.

الثانية: هذه البلدان نصف ظرفية تشكل دوما قطع غيار موجهة لأخذ مكانتها في دول المركز.

طبقا لرأي "دوسانتوس": احد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطوير والتوسع في اقتصاد أخر تتبع له الاقتصاديات الأولى، إن العلاقة المتبادلة بين اقتصاد أو أكثر وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول المسيطرة أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها بين الدول الأخرى التابعة، لا تحقق ذلك إلا بانعكاس لهذا التوسع الذي قد تكون له أثار ايجابية أو سلبية على تنميتها.

ويفرق "سانتوس" بين ثلاثة أنواع من التبعية:

- التبعية الاقتصادية: التي يسيطر فيها رأس المال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.
- التبعية المالية الصناعية: التوسع في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث تنمية متجهة للخارج.
- التبعية التكنولوجية – الصناعية: التي تركز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية للنشاط في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي في البلاد المتخلفة.[1]

ارتكزت نظرية التبعية على سلبية اثر العوامل الخارجية التي تمثل شكل من أشكال الضغوط والتأثير من الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، فالنظام الرأسمالي منذ ظهوره وهو يتوسع ويتطور على حساب تخلف واستغلال الدول المتخلفة مستخدما آليات وميكانيزمات متعددة ومتغيرة تمكنه من إحكام السيطرة على اقتصاديات هذه الدول لذلك فإن نظرية التبعية تذهب إلى أن هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي وحاضر لكنه أدى إلى تكريس التخلف.

ومن هنا ركز هذا الاتجاه على الجانب التاريخي لأنه وحده الذي يسمح باستقصاء أسباب وكيفية تكون هذا التخلف بغية تفسيره وفي هذا الإطار يقول "اندريه جندر فرانك"(*) أن استنباط نظرية وافية في التنمية تتلاءم وواقع بلدان الأرض التي جعلت تاريخها الاقتصادي والاجتماعي سببا في تخلفها الراهن.

1- محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص 185.

(*) كان فرانك أول من قدم هذا المفهوم، وكانت كتاباته أكثر الكتابات رواجا لفكرة التبعية التي ظهرت في أعمال "بول بوران" و"بول سويزي".

الدولة والبناء السياسي: تمخض النقاش النظري حول الدولة التابعة عن تيارين كما صنفهما "مارتن كاروني" لكل منهما مميزاته إلا أنهما يلتقيان في التأكيد على مفهوم الدولة الرأسمالية التابعة بمعنى أن المؤثرات الخارجية هي المحدد في تشكيل في الدولة التابعة.

وتقوم نظرية التبعية على منطلقات أساسية أهمها إرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي، إضافة إلى التركيز على طبيعة العلاقات العابرة للقارات، المهددة لسيادة الدولة، وتقوم الأطراف بتنفيذ الوظائف التي يمليها التقسيم الدولي للعمل.[1]

كما تتضمن التبعية تصور الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي. فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع[2] يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها التي تفرض عليها أن تتدخل في توجيه مسار الحياة الاجتماعية.[3]

وبناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به، غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست رابطة تكاملية مباشرة، فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل في ضوء ظروف

1- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، (الجزائر: 1997)، ص 191..

2- احمد زيد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 45.

3- **المرجع نفسه**، ص 46.

(*) يمكن إن ينطبق على تحليل بناء الدولة في كل هذه الوحدات، فالعلاقة بين الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقتها بالطبقات والبناء الاجتماعي بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي.

خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف الخارجية. والدولة التابعة بدورها تعتبر بناءا وسطيا لا يمارس تأثيره على البناء الاجتماعي بشكل مباشر وإنما من خلال علاقة التبعية القائمة.[1] ينتج عن هذه العلاقة أطراف ثلاثة: الدولة، البناء الاجتماعي الداخلي، البناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي، وينطبق هذا المبدأ على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي: المراكز والتوابع وأشباه التوابع(*).

نقد نظرية التبعية: يعاب على هذه النظرية غموض مفاهيمها المستخدمة مثل التخلف، التبعية والتنمية، حيث يرى عض الباحثين أن هذه الأوصاف تكاد أكثرية المجتمعات أن تشترك فيها بغض النظر عن مستوى النمو الذي وصلت أليه، ويجعل هذا الوصف البحث في خصوصية المجتمعات صعبا، ويبقى توصيف النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على درجة كبيرة من الغموض .

كما أن بعض البلدان التابعة تفتقر إلى القدرة على النمو الذاتي.

ومن المآخذ التي توجه إلى نظرية التبعية هي التحليلات المتعلقة بالبناء السياسي والدولاتي بعدم إرجاعها إلى العوامل الداخلية وطبيعة التركيز الطبيعي والنظام السياسي واشتغاله في الداخل.

1- **المرجع نفسه**، ص 48.